

دور أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

The Role of the Ethics of the Islamic Economy in Achieving Economic Stability

أ. كامش محمد

المركز الجامعي بمغنية، الجزائر

kameche1812@gmail.com

د. فوقي خديجة

المركز الجامعي بمغنية، الجزائر

khadidja.fouki@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/09/30

تاريخ الاستلام: 2018/11/01

الملخص: تبحث إشكالية هذا البحث عن دور أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتكمن أهميته في كونه يدرس الاستقرار الاقتصادي وفق مقارنة أخلاقية لم يتم التطرق إليها سابقا. كما يهدف البحث أساسا إلى معرفة أهمية وجود المرشح الأخلاقي كعامل مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأن غيابة يؤدي إلى زعزعة هذا الاستقرار. استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفرضيات، ومن النتائج المتوصل إليها أن تطبيق أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي في الأنشطة الاقتصادية في اقتصاداتنا المعاصرة من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار الاقتصادي، الاقتصاد الإسلامي، أخلاقيات، الأنشطة الاقتصادية عدم الاستقرار الاقتصادي.

Abstract : The problematic of this research is to seek the role of the ethics of the Islamic economy in achieving economic stability. Its importance lies in its study of economic stability according to an ethical approach that has not been discussed previously. The research also aims mainly at knowing the importance of the existence of the ethical candidate as an important factor in achieving economic stability, and that his absence leads to destabilization of this stability. The two researchers have used the descriptive analytical method, as well as the inductive method to test the validity of hypotheses. Among the results achieved is that the practice of Islamic economic ethics in economic activities in our modern economies would necessarily lead to economic stability.

Key Words: Economic activities, Economic instability, Economic stability, Ethics Islamic economy.

JEL Classification : P51, E63.

*مرسل المقال: فوقي خديجة (khadidja.fouki@gmail.com)

المقدمة:

إنّ الاستقرار الاقتصادي هو غاية ومطمح أي نظام اقتصادي، وتحقيقه مرهون بمدى توفر الاستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات النمو الاقتصادي والبطالة، التضخم، الاستهلاك والاستثمار، غير أن الواقع المعاصر يشير إلى وجود حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي على الصعيدين الدولي والمحلي؛ ولعل أسباب ذلك كثيرة ومتعددة ارتبطت باستفحال الدين العام والخاص، والأنظمة الضريبية غير العادلة التي شجعت بصورة غير مباشرة على استخدام الدين، إضافة إلى ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وتحرير أسواق الصرف الأجنبي التي أدت جميعها إلى انتقال الأموال من بلد إلى بلد لغرض المضاربات، وهو ما أدى إلى مزيد من التقلب في معدلات الفائدة، الأمر الذي أدخل بدوره قدرا كبيرا من عدم التأكد في أسواق الاستثمار، انتشار الفساد والرشوة، المحسوبية والاختلاسات وغيرها. إن الممّخص في هذه الأسباب وغيرها، يجد أنّها تشترك في كونها متنصّلة من الأخلاق؛ هذا العامل الذي يعدّ ضابطا أساسيا يعيد التوازن لأية محاولة انحراف. واللافت للانتباه هو أن الأدبيات التي تحدّثت عن الاستقرار الاقتصادي أغفلت المرشّح الأخلاقي كعامل من شأنه أن يضبط النشاطات الاقتصادية فلا تحيد عن الهدف المراد تحقيقه؛ فالوصول إلى اقتصاد تنخفض فيه معدلات البطالة والتضخم، وترتفع فيه مستويات الدخل الفردي والنمو الاقتصادي وحجم الاستثمارات لا يتوقف في نظرنا فقط على السياسات التقديرية والمالية المنتهجة من طرف الدولة لغرض التعديل والتصحيح، بقدر ما يتوقف على الأخلاقيات التي تحكم كل النشاطات والتعاملات الاقتصادية من المنطلق. وهذا ما لم يتجاهله النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يُجمع الاقتصاديون مسلمين كانوا أم غير مسلمين على أنّه اقتصاد أخلاقي؛ فقد جعل لكل نشاط اقتصادي فيه أخلاقا تضبطه، وذلك بغية تحقيق الرفاه الفردي والاجتماعي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة والفائض لتصدير، ومن تمّ الفوز بالأجر الدنيوي والأخروي، وهذا ما يعني بالضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي وإن حاد لسبب أو لآخر فسرعان ما سيتم إعادته لأن القاعدة سليمة وهي قاعدة الأخلاق.

تقودنا هذه الدراسة إلى استنباط الأخلاقيات التي تحكم النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي بغية تبيان دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولأجل ذلك طرحنا الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي تلعبه أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي من خلال الرجوع إلى الأدبيات المتعلقة بمفهوم الاقتصاد الإسلامي وأخلاقياته، وكذا الأدبيات المتعلقة بمفهوم الاستقرار الاقتصادي، ومن تمّ الربط بينهما من خلال إيجاد العناصر المشتركة بين نتائج تطبيق الأخلاقيات في النشاطات الاقتصادية ومؤشرات ومظاهر الاستقرار الاقتصادي.

1. مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

يعد الاستقرار الاقتصادي مطلباً أساسياً تسعى إليه جميع الدول كونه يساهم في تسهيل عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ويزيد من الرضا الشعبي، كما أنه يعمل بدرجة كبيرة على تعزيز الاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي.

وقد تعددت التعاريف التي أعطيت للاستقرار الاقتصادي واختلفت باختلاف وجهات النظر فالبعض اعتبر أن جميع الاقتصاديات هي بطبيعتها مستقرة باستثناء الحالة التي تكون فيها الأوضاع شديدة التقلب، وهم يميلون إلى اعتبار التقلبات الكبيرة نسبياً في الاقتصاد أمراً جزءاً من طبيعته المستقرة.

وفي حين يرى آخرون أن الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يكون هناك نمو مستمر، وحيث أن هذا النمو يمكن قياسه بعدة طرق فإن الطريقة الصحيحة لقياس النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي حسبهم يجب أن تعتمد على GDP الحقيقي، وهذا ما ذهب إليه كل من (Mankiw) و (Haberler)، أما هوسمان (Hausman) وساندروم (Sundrum) فقد أضافا مؤشرات أخرى إلى المزيج لكن فقط على المستوى الكلي. ونتيجة لما سبق يمكن القول بأن العديد من الاقتصاديين اعتبروا أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق عندما يكون هناك أمرين:

- نمو متوازن (مستمر) للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
 - انخفاض في معدلات البطالة، وارتفاع في مستوى الدخل الفردي. (Dressler & Burns , 2004)
- وهكذا يمكن أن يتضمن مفهوم الاستقرار الاقتصادي هدفين أساسيين تسعى السياسات الاقتصادية للدولة لتحقيقها وهما:

- انخفاض على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.
 - تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار (مسعود، 2005، الصفحات 77-78)
- إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد مطلباً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك حتى يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، وغياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة (التحول من نشاط زراعي مثلاً إلى المضاربة في العقارات)، وكذا الاحتكار (تخزين السلع وبيعها بأعلى من ثمنها الحقيقي).

إن الأسباب المؤدية إلى الاختلالات والتقلبات الاقتصادية والتي تخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي يمكن إرجاعها إلى الأسباب التالية:

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.
 - وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج (مسعود، 2005، صفحة 77)
- ويندرج ضمن هذين السببين أسباب أخرى دعمتها نذكر على سبيل المثال:

1.1 استفحال الدين العام والخاص:

ولاسيما الدين القصير الأجل و لعلّه يعتبر عاملاً مهماً في زيادة عدم الاستقرار كما يقول شابرا «...فسهولة الائتمان يمكن القطاعين العام والخاص من العيش بأكثر من الوسائل، فإن لم يستخدم الدين استخداماً إنتاجياً، لم

ترتفع القدرة على خدمة الدين بنسبة الدين، مما يؤدي إلى هشاشة مالية وأزمات ديون، وكلما زاد الاعتماد على الدين قصير الأجل زادت الأزمات شدة، ذلك لأن الدين قصير الأجل قابل للتقلب بسهولة، لكن سداده صعب إذا جمّد مبلغه في استثمارات طويلة الأجل...، فإن الإفراط في هذا يعني التحول إلى مضاربة في أسواق العملات الأجنبية، والأوراق المالية، والسلع» (شابرا، 2005، صفحة 382). بالفعل هذا ما حدث فتاريخ الأزمات المالية التي تعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي أشار إلى أن التساهل في منح الائتمان قد شجع على اشتداد حدة المضاربات وما تبعها من ظهور فقعات سعرية في قيم الأصول المالية والعينية، انتهت بدمار في الأسواق المالية وأسواق العقارات، وانعكاس ذلك على الاستقرار الاقتصادي الذي تحول إلى عدم استقرار أدى إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدول المتضررة من هذه الأزمات، والشواهد التاريخية توضح بشكل جلي ما فعلته أزمة 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وما فعلته أزمة دول شرق آسيا 1997، أو قريبا من ذلك أزمة 2008 التي لا تزال آثارها الوخيمة تتكبدتها دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا.

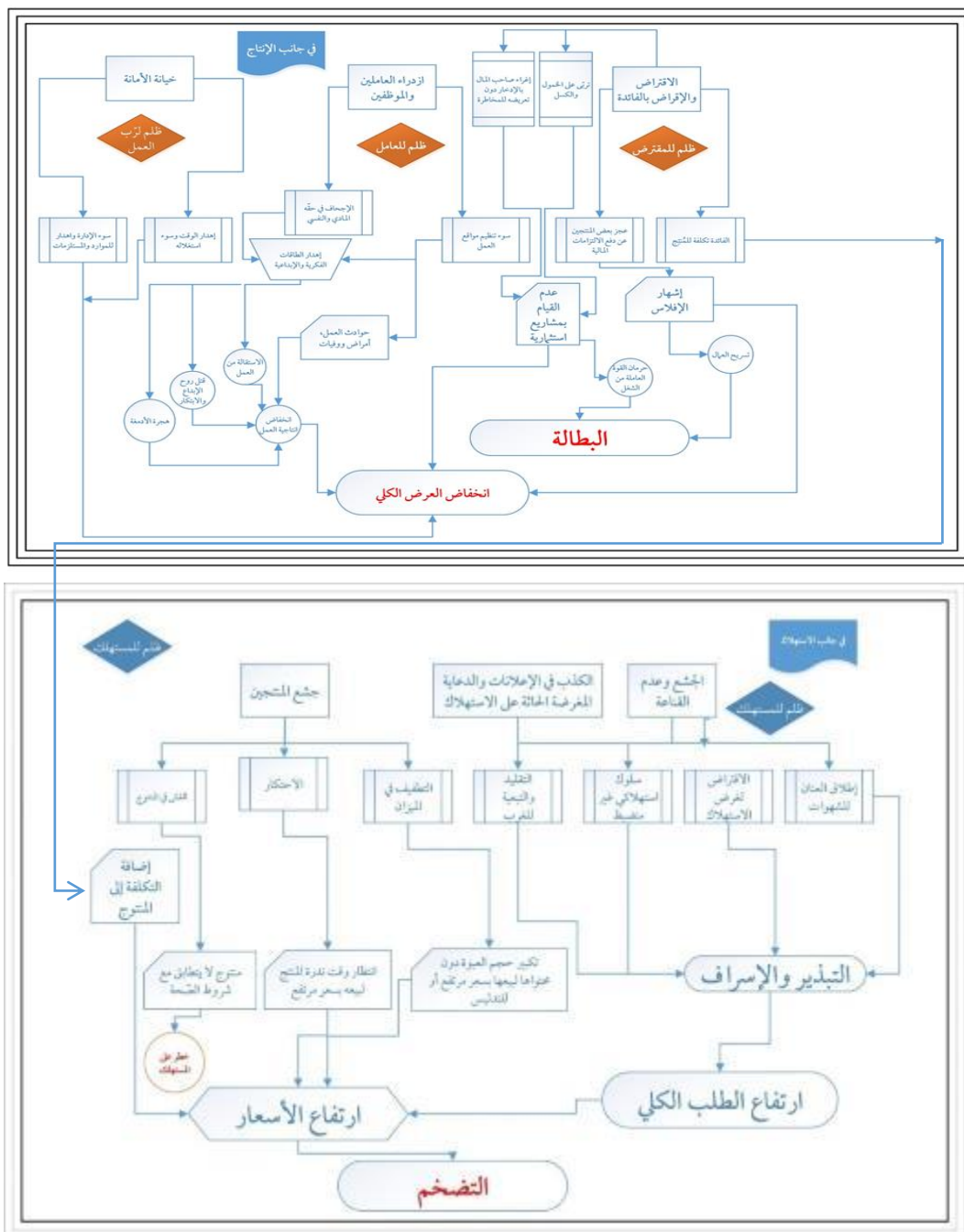
2.1 ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وتحويل أسواق الصرف الأجنبي:

التي أدت إلى سرعة انتقال الأموال بين الدول بأقل إشاعة؛ وهو ما أدى إلى حدوث تقلبات عالية في معدلات الفائدة أدت إلى أحداث قدر كبير من عدم التأكد في أسواق الاستثمار (شابرا، 2005، صفحة 381). يمكن أن نضيف إلى ما سبق من عوامل عاملا لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى لما يمكن أن يحدثه من خلل على المستوى الاقتصادي الكلي، وزعزعة الاستقرار الاقتصادي، إنه الفساد الإداري والمالي والسياسي؛ فهي منظومة تخريب وإفساد تطل كل مقومات الحياة، كما أنه تحطيم للأخلاق والقيم، وهدر للأموال والثروات والأوقات والطاقات وعقبة أمام التنمية، والبناء والحضارة (القرة داغي، 2010، صفحة 725)، فلا يمكن الحديث عن الاستقرار الاقتصادي، والمجتمع تنخره الرشوة والمحسوبية والتعسف في استعمال الحق الإداري، والاختلاسات المالية المتكررة والتجارة غير المشروعة كغسيل الأموال وغيرها، ويصدق حديث الرسول عليه وسلم إذ قال: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا ضَلَّ مَنْ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ فِيهِمْ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ) (البخاري، 1422هـ، صفحة 160).

2. مقارنة الأخلاق في تفسير عدم الاستقرار الاقتصادي:

سوف نفسر في هذا العنصر العوامل المؤدية إلى عدم الاستقرار الاقتصادي؛ لكن في هذه المرة سنأخذ مقارنة أخلاقية نحلل من خلالها السلوكيات والأخلاقية الدافعة إلى زيادة الطلب الكلي أو عجزه، وعجز العرض الكلي. ومن خلال مخطط مبسّط سوف نوضح بعض الممارسات والأخلاقية التابعة من أخلاق ذميمة يتصف بها عدد كبير من المستهلكين والمنتجين، والتي تؤثر بشكل كبير في زعزعة الاستقرار الاقتصادي كونها تعتبر منطلقا أو بداية لأغلب العوامل المؤدية إلى رفع معدلات التضخم والبطالة ومن ثم عدم الاستقرار الاقتصادي، ونحاول أن نسقط الدراسة على واقع الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم 01: مقارنة الأخلاق في تفسير عدم الاستقرار الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (القرة داغي، 2010، صفحة 388) (الغالي، 2012،

صفحة 32) (العجلوني، 2012، صفحة 45)

رَكَّزنا في هذا الشكل على جانبين من جوانب النشاط الاقتصادي هما الاستهلاك والإنتاج، وأسقطنا النظر فيهما على الأخلاقيات الفاسدة كالجشع والكذب والاستغلال وخيانة الأمانة وازدراء العاملين والإسراف والتبذير، والتي تجتمع مع غيرها من الأخلاقيات الفاسدة - التي أغفلتها دراستنا - لتشكيل ظلما للأفراد والاقتصاد الوطني ككل.

إن جشع وعدم قناعة المستهلكين يدفعان إلى إطلاق العنان لشهوات النفس التي لا تنتهي، وإلى الاقتراض لغرض الاستهلاك فتجد شخصا مثلا ذو دخل مناسب يكفيه لآخر الشهر إن هو أحسن التصرف فيه - وهذا حتى لا ندرج في تحليلنا الفئة الفقيرة والمحدودة الدخل التي لا يكفيها دخلها فتقترض لغرض الاستهلاك لأن ذلك حديث آخر - تجده يصرف جلّ دخله قبل انتهاء الشهر في سلع ضرورية وغير الضرورية ليُتم باقي الشهر بالاقتراض وبنفس طريقة الاستهلاك غير العقلانية المتמادية التي لا يكبح جماحها عائق لأنه استسهل القرض؛ فأصبح يستهلك فوق مستوى دخله وفوق ما يحتاجه. كما دعم ذلك البنوك بشكل كبير من خلال قروض الاستهلاك وبطاقات الائتمان. ولا يدع الجشع وعدم القناعة صاحبهما إلّا إذا دفع به إلى سلوك استهلاكي غير منضبط؛ فيقتني في بعض الأحيان سلعاً فقط لأجل الاقتناء لا حاجة ملحة تعتريه، كما يدفعه إلى التقليد الأعمى لكل ما ينتجه الغرب من موديلات في الملابس والسيارات والهواتف الثقالة وغيرها، ويغذّي هذا كلّ تلك الإعلانات والدعايات المغرضة الحائّة على الاستهلاك والتي تستعمل الكذب (وهو خلق ذميم) وسيلة لتسويق المنتجات، وكل هذا يصبّ في زيادة الطلب الكلي.

في جانب الإنتاج نجد الاقتراض من البنوك بفوائد لغرض القيام بمشاريع إنتاجية وإن كان هذا محرّما في شريعتنا إلا أنّ الواقع الاقتصادي في الجزائر يبيّن سيطرة البنوك التقليدية الرّبوية على النظام المصرفي في حين يبقى عدد البنوك الإسلامية فيها هزيلا.

يجمع الكثير من الاقتصاديين على أنّ لمعدّلات الفائدة دورا كبيرا في زعزعة الاستقرار الاقتصادي، فهي تكلفه بالنسبة للمنتج يعمل على تحويل عبئها إلى المستهلك، ممّا يعمل على رفع أسعار المنتجات، يضاف إلى ذلك أنّها تعطلّ عجلة الإنتاج؛ فمن جهة قد يعجز المنتج الذي مؤل مشروعه بقرض ربوي عن دفع ما عليه من التزامات فيعلن إفلاسه، ومن جهة أخرى تعمل معدلات الفائدة المرتفعة على إغراء أصحاب المال فيعمدون إلى ادخارها دون استثمارها، وفي كلتا الحالتين ينخفض العرض الكلي، وترتفع معدلات البطالة.

وهنا نرى مقدار الظلم الذي يسبّبه التعامل بالفائدة فهو ظلم للأفراد الذين سيضطرون إلى شراء المنتجات بأثمان مرتفعة، وظلم للقوة العاملة التي تنتظر الحصول على فرصة شغل ولم تجد، وظلم لأولئك العمّال أو الموظفين أيّا كانت مستوياتهم والذين وجدوا أنفسهم في الشّارع بسبب إفلاس شركاتهم، وهو ظلم للاقتصاد الوطني ككل الذي أصبح يتخبط بين التضخم والبطالة. لا نغفل العوامل الأخرى المؤثرة لكن يبقى التعامل بالفائدة عاملا كبيرا لحدوث هذه العلل في اقتصادنا، يكفي أن الله عز وجل قد توعّد بمحق الرّبا في قوله: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: 276]

وآذن الله بحرب من يتعاملون بها في قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 279]

وهو لدليل قاطع بأن الفائدة (الربا محرمة بإجماع الفقهاء) مخترعة لاقتصاديات الدول، والاقتصاد الجزائري ليس بمنأى عن ذلك، وخير دليل على ذلك الأزمة التي يعانيها جراء انخفاض أسعار البترول وإن كان من يقول بأن لا علاقة لهذا الأمر بأسعار الفائدة، إلا أنه يمكن أن نعتبرها كنتيجة لتعاملات اقتصاد ربوي يقرض داخليا بفائدة ويوظف أمواله خارجيا بفائدة، فماذا ينتظر من ذلك كله إلا الحُق؟!! ونضيف إلى ذلك جشع المنتجين الذي يدفعهم إلى الغش في المنتج، والاحتكار، والتطفيف في الميزان، وما إلى ذلك من ممارسات لا أخلاقية رغبة في تعظيم الربح دون مبالاة بصحة المواطنين أو قدرتهم الشرائية.

كما يكون لازدراء العاملين، وخيانة الأمانة أثرا في خفض الإنتاج، حيث يؤدي الخلق الأول إلى الإجحاف في حق الموظفين والعاملين من أجر وحوافز وسوء التنظيم لمواقع العمل، مما يعمل على هدر الطاقات الفكرية والذهنية للقوى البشرية فتقتل روح الإبداع والابتكار لديها، فتكون أمام ثلاث خيارات إما أن تستقيل، إما أن تبحث عن عمل في الخارج فتهاجر، وإما أن تبقى راضخة لظروف العمل الروتينية المملة وما تسببه من ضغط ينعكس على صحة العامل فتقتل إنتاجيته. ويعمل الخلق الثاني (وهو خيانة الأمانة) سواء من طرف المنظمة أو العمال على إهدار الوقت وسوء استغلاله، وسوء الإدارة وإهدار الموارد والمستلزمات وهو ما ينعكس سلبا على الإنتاج فينخفض.

إنّ هذه بعض الأخلاقيات الفاسدة الموجودة في مجتمعنا يغذيها ويدعمها الفساد المستشري في كيانها؛ فنجد البيروقراطية في الإدارات العمومية، والرشوة و كليهما يعملان ضد رفع معدلات الاستثمار والإنتاج، وإن وجدت أفكار جديدة للتغيير والتطوير، وإبداعات في مجال الإنتاج الزراعي أو الصناعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير، أو حتى في مجال الصيرفة يقف الفساد الإداري عائقا يكبح أي محاولة للنمو والتقدم.

خلاصة القول أنه لا يجب الاستهانة بالممارسات والسلوكيات اللاأخلاقية في مجال الاستهلاك والإنتاج، فهي لا تقل أهمية في ضررها وخطورتها على الاستقرار الاقتصادي عن العوامل الأخرى، بل إنها تعتبر المحرك لمعظم العوامل المؤدية إلى البطالة والتضخم. إنّ هذا الانزلاق الأخلاقي الحاصل في مجتمعنا، والذي حللنا انعكاساته على الاقتصاد الوطني - ولو بقدر ضئيل - يُعزى إلى ابتعادنا عن الدين الإسلامي الذي هو أصل الأخلاق ومصدرها الأول، فمن القرآن والسنة النبوية الشريفة نستلهم الأخلاق الفاضلة، هذه الأخلاق لم تغب ولم تُغيّب عندما طُبّق الاقتصاد الإسلامي لأول مرة في دولة المدينة المنورة في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، ولا في عهد الخلفاء الراشدين، ولا من جاؤوا من بعدهم ممن جعلوها أساسا لنظامهم السياسي والاقتصادي، فالأخلاق الفاضلة لصيقة بالاقتصاد الإسلامي، ومنها تنبع سلوكيات أخلاقية صحيحة، تجعل من المستهلك المسلم عقلانيا رشيدا، والمنتج المسلم كذلك، لكن بمفهوم الاقتصاد الإسلامي للترشادة والعقلانية وليس بمفهوم الاقتصاد الرأسمالي، وهكذا تغلق الأبواب أمام أي زعزعة أو أي اضطراب أو أي عامل آخر داخلي أو خارجي من فعل الإنسان يؤثر بالاستقرار الاقتصادي: فكيف يكون ذلك؟

3. أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

في الاقتصاد الإسلامي تعتبر القيم والأخلاق المحرك الأساسي لفعاليات النظام جميعاً؛ فهو اقتصاد أخلاقي (*Ethical Economic*) تحكم الأخلاق فيه جميع النشاطات الاقتصادية، ولهذا يقول الكاتب الفرنسي "جاك أوستروي" في كتابه عن الإسلام والتنمية الاقتصادية: «الإسلام هو نظام الحياة التطبيقية والأخلاق المثالية الرفيعة معاً، وهاتان الوجهتان مترابطتان لا تنفصلان أبداً... والاقتصاد الإسلامي الذي يستمد قوّته من القرآن الكريم يصبح بالضرورة اقتصاداً أخلاقياً» (إرشيد، 2008، صفحة 8)

هكذا يتكلم المفكرون الغربيون عن الاقتصاد الإسلامي، ويشهدون له بأنه اقتصاد أخلاقي، ولم يكتفوا بذلك بل أسسوا له المعاهد في بلدانهم لتدريس أسسه ومبادئه، وهو لدليل قاطع بتميز هذا الاقتصاد الرباني المستمدة أسسه ومبادئه وأخلاقياته من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وعلى ذلك فليس من الغريب ولا المستهجن أن تكون أخلاقياته سبباً في حدوث الاستقرار الاقتصادي وما يتبعه من استقرار سياسي واجتماعي، وسنحاول إثبات ذلك من خلال استقراء العلاقة بين أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي وحدث استقرار اقتصادي.

1.3 أخلاقيات النشاط الإنتاجي في الاقتصاد الإسلامي:

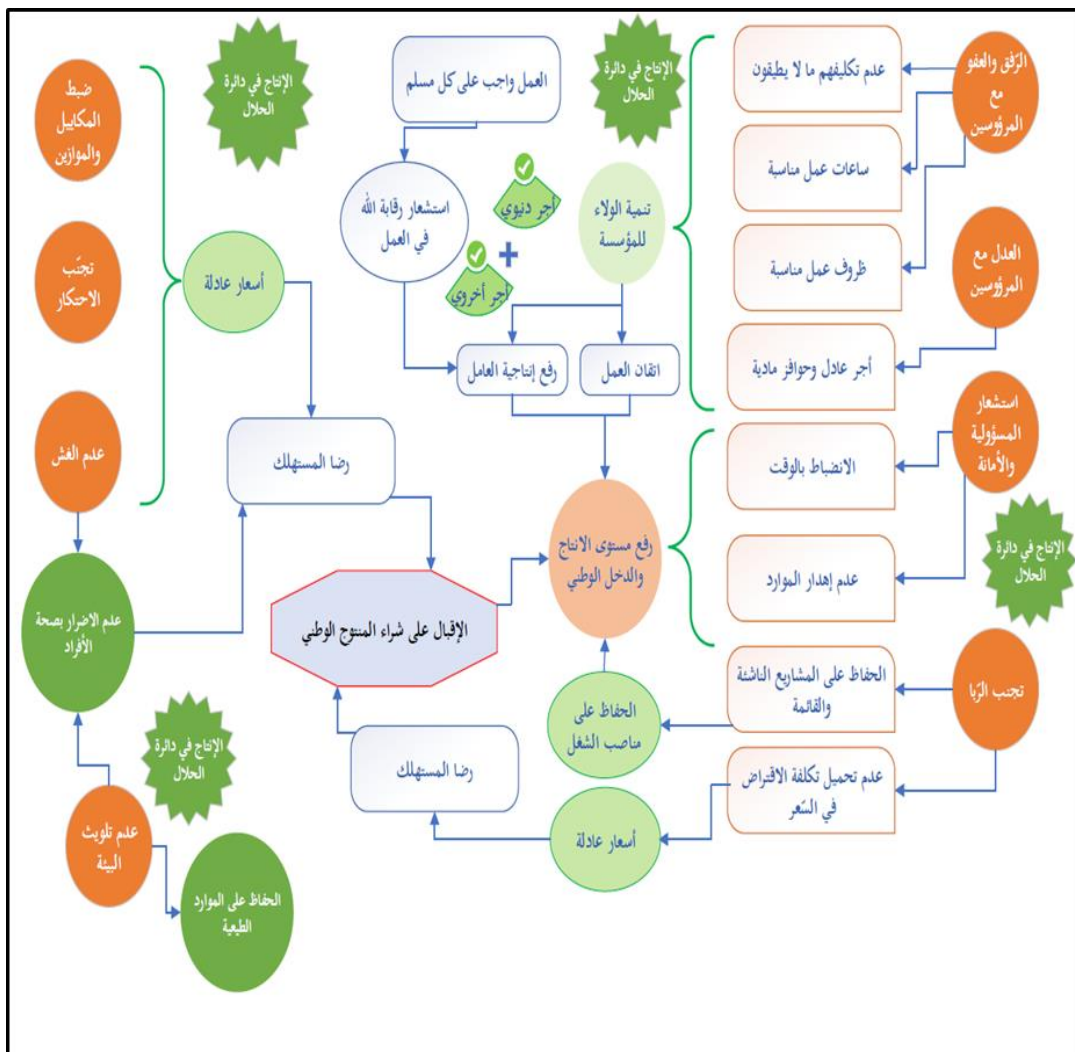
ويمكن أن نلمس العديد من أخلاقيات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وذلك مما ورد في الآيات قرآنية أو الأحاديث النبوية:

- العمل أعظم عناصر الإنتاج ذلك أنه السبيل الفعّال في كل طرق الكسب التي أباحها الله تعالى.
- العمل واجب على كل مسلم قادر من أجل كفاية نفسه، وأهله والمجتمع.
- إتقان العمل وإحسانه فريضة دينية .
- ضرورة أن يكون الإنتاج في دائرة الحلال (إرشيد، 2008، الصفحات 96-102)
- تعطى الأهمية الأولى لإنتاج الضروريات، والثانية للحاجيات والثالثة للتحسينات. (المصري، 2012، صفحة 124)

- الحفاظ على الموارد وعدم تلويث البيئة والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية.
- هدف الإنتاج تمام الكفاية للفرد والأمة وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- الرفق والعفو مع المتعاملين (مرؤوسين أو عملاء).
- استشعار المسؤولية وعدم خيانة الأمانة.
- العدل والإنصاف مع المرؤوسين والعملاء (الأجر العادل).
- الأمانة والبعد عن الغش.
- العمل بروح الفريق الواحد (إرشيد، 2008، الصفحات 115-116).
- تجنب تمويل الاستثمار بالقروض الربوية .
- تجنب الاحتكار .
- الالتزام بضبط المقاييس والموازن والمكاييل وعدم التطفيف. (الرفاعي، 2006، صفحة 99)

ويمكن توضيح أخلاقيات الإنتاج من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: أخلاقيات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وتأثيرها على الإنتاج والدخل الوطني



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (إرشيد، 2008، 71-111)

- أخلاقيات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي تبين أنّ لها تأثير إيجابي يصبّ في رفع مستوى الإنتاج والدخل الوطني؛
- فالترفق والعدل مع المرؤوسين ينمّي لديهم الولاء للمؤسسة فيقبلون على العمل ويتقنونونه فيزداد بذلك العرض الإنتاجي.
 - استشارة المسؤولية والأمانة يضمنان الحفاظ على الوقت والموارد المخصّصة للإنتاج، فيتحقّق بذلك التخصيص الأمثل للموارد.
 - تجنّب الرّبا يضمن الحفاظ على مناصب الشّغل وتحقيق الأسعار العادلة التي ترضي المستهلك فيقبل على شراء المنتج الوطني ممّا يحفّز الطّلب الكلي ومن تمّ العرض الكليّ.

- ضبط المكاييل والموازين وتجنب الاحتكار وعدم الغش من شأنه أيضا أن يضمن تحقيق أسعار عادلة ترضي المستهلك فيزداد الطلب الكلي الذي بدوره يحفز العرض الكلي.

هذا بالإضافة إلى استشعار أن العمل واجب على كل مسلم واستشعار رقابة الله عز وجل، وكذا العمل في دائرة والحلال، كل ذلك من شأنه رفع إنتاجية العامل والذي بدوره سيرفع من مستوى الإنتاج والدخل الوطني. إذن هي قيم أخلاقية بسيطة إذا ما تحلى بها المنتجون فإن من شأنها إحداث التوازن بين مستوى العرض الكلي والطلب الكلي وهما مؤشران هاتمان لقياس الاستقرار الاقتصادي.

2.3 أخلاقيات النشاط الاستهلاكي في الاقتصاد الإسلامي:

وهي عديدة حث عليها القرآن الكريم والسنة النبوية ويمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

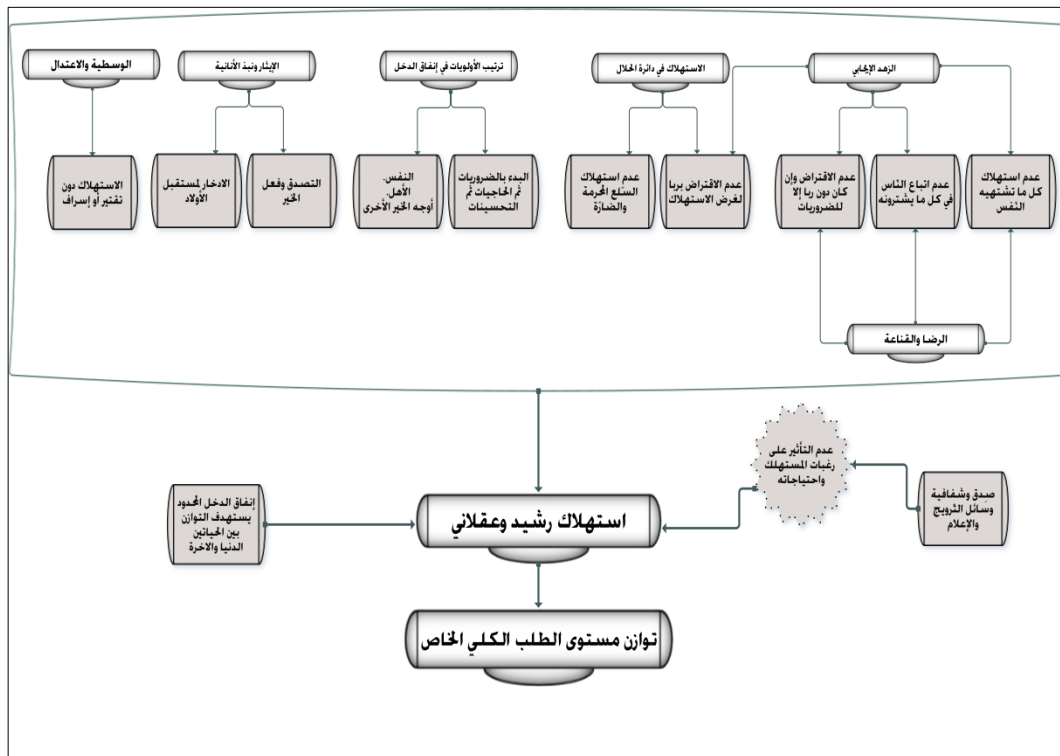
- عدم استهلاك السلع والخدمات المحرمة والضارة.
- التوسط في الإنفاق الاستهلاكي دون إسراف أو تقتير، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: 67]. (صوّان، 2004، صفحة 176)
- يقوم المستهلك المسلم بتلبية ضرورياته أولا، ثم حاجياته ثم تحسيناته، وهذه هي رتب المصالح عند علماء الأصول. (المصري، 2012، صفحة 184)

- **فالضروري:** ما تتوقف عليه حياة الناس (كالمأكل والمشرب، والمسكن والمراكب الجالبة للأقوات).
- **والحاجي:** ما يرفع الحرج عن الناس ويرفع المشقة.
- **والتحسيني:** (الكمالي) هو ما يتجاوز الحاجي إلى ما من شأنه رغد العيش والرفاهة، دون أن يدخل في نطاق السرف أو الترف أو التبذير.
- يتحدد مستوى الاستهلاك والإنفاق على النفس والعيال والأقرباء والمحتاجين بالقدرة المالية للشخص، فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها. (المصري، 2012، صفحة 183).
- إنفاق الدخل المحدود لابد وأن يستهدف تحقيق التوازن بين الحياتين (الدنيا والآخرة) وهو الرشد الاقتصادي للمستهلك المسلم، إضافة إلى مدى قدرة المسلم بالتحلي بالصبر والكرم والجود ورجاء الثواب من الله تعالى. (صوّان، 2004، صفحة 183).

إن هذه الضوابط السالفة الذكر، إن احترمتها المستهلك فإنه بالإمكان الوصول إلى أسعار عادلة ترضيه وترضي المنتج أيضا، فإذا لم يكن هناك إسراف وتبذير، أو بخل وتقتير، والتزم المستهلك بالوسطية والاعتدال سيبقى الطلب في سوق السلع والخدمات خاضعا لحدود منطقية، فلا يكون هناك طفرات في الزيادة على الطلب ونقص فيه مما يضمن استقرار الأسعار في مستويات معقولة تُجَنَّب التقلبات الاقتصادية. (البشايرة، 2010، صفحة 235). وإن التزام المستهلك بالأخلاق الإسلامية من رضا وقناعة، وزهد وإيجابي، وإيثار ونبد للأناية، ووسطية واعتدال، وترتيب للأولويات مع تدعيمه بالاستهلاك في دائرة الحلال، سيجعل استهلاكه رشيدا وعقلانيا لكن كما أشرنا سابقا بمعنى الرشادة والعقلانية في الاقتصاد الإسلامي وليس بمعناها الرأسمالي وهو ما يضمن مستوى طلب خاص معقول ومنطقي.

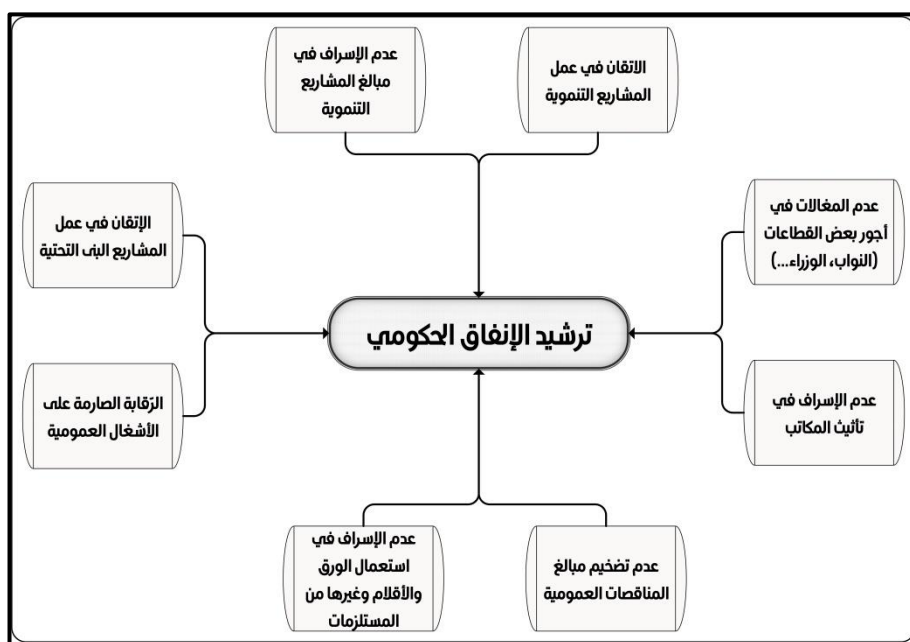
من جهة أخرى لا يجب أن تغيب الأخلاق في مجال الإنفاق الحكومي فوجودها ضروري لأجل ترشيده ومن تمّ تحقيق مستوى طلب عام معقول ومنطقي. ويمكن توضيح ما تم تحليله سابقا من خلال الشكلين التاليين:

الشكل رقم 03: أخلاقيات الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: القرّة داغي، 2010، 390؛ قحف، 2002، 176

شكل رقم: 04 أخلاقيات الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد (القرة داغي، 2010، 390)، (المصري، 2012، 183)

3.3 أخلاقيات التبادل في الاقتصاد الإسلامي:

لقد نظم الإسلام التبادل من خلال العقود المنظمة لها، سواء كانت عقود ناقلة للملكية التامة كالبيع، أم للملكية الناقصة كالإيجار، أم من خلال عقود المشاركات، وقد أحاط الإسلام التبادل أيضا بمجموعة من القيم الأساسية كالصدق والأمانة والنصيحة والرحمة والسماحة، وعدم الغش والتدليس والإكراه، كما حرم جملة من الأمور مثل: الربا، الغرر، التطفيف، الاحتكار في الطعام، ونهى عن تلقي الركبان وبيع الحاضر للبادي، وبيع ما لم يقبض وبيع ما ليس عنده، وعن الغبن الفاحش، وعن كل ما يضر بالآخر (القرة داغي، 2010، صفحة 379).

ومن أهم الأخلاقيات الضابطة للتبادل في الاقتصاد الإسلامي ما يلي:

- هيمنة فكرة الحلال والحرام على علاقات التبادل في السوق الإسلامية: ما يعني منع التجارات المحرمة، وحرمة أموال الأفراد من خلال التعادل في التبادل .

- الصدق والأمانة والنصيحة: يعتبر الصدق رأسمال أخلاق الإيمان الذي يميز التاجر المؤمن عن التجار الآخرين، ويعد من أسباب البركة في البيع والشراء، فقد جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، أو قال حتى يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما» (رواه البخاري ومسلم) (إرشيد، 2008، صفحة 128). كما يدخل في الصدق البيان والإفصاح أو ما يسمى في وقتنا هذا بالشفافية، حيث أوجب الإسلام على العاقدين أن يبينوا كل ما يتعلق بالمعقود عليه، ويكشفوا العيوب المخلة بالمقصود، وأن لا يكتما شيئا منها، (القرة داغي، 2010، صفحة 381) فقد قال الرسول صلى الله

علله وسلم: ﴿من باع شىئاً فلا يحل له حتى يبين ما فيه، ولا يحل لمن يعلم ذلك أن لا يبينه﴾ (رواه الحاكم فى المستدرىك (10، 9/1) وصححه)

- وىضاف إلى قيمة الصدىق قيمة الأمانة كونهما متممة للصدىق ولا بد منها إلى جانبها، ومقتضى الأمانة أن ىرد كل حق إلى صاحبه قل أو كثر، فلا يأخذ التاجر أكثر مما له، كما لا ىنقص من مستحقات الآخرين ما هو لهم.
- أمّا قيمة النصيحة فهى مما يكمل القيمتين السابقتين، والمراد بها أن يحبب التاجر الخير والمنفعة للناس، فىدلم على ما ىنفعمهم وىرشدهم على السلل الفضلى فلا يغشهم، كما ىبين لهم السللبات غير الظاهرة فى البىع إن خفىت.
- السّماحة والتيسىر ورعاية حقوق الأخوة: إن من القيم الخلقىة المطلوبة فى التداول السّماحة و التجاوز والتيسىر والبعد عن المضايقة والمشاحنة والتعسىر، فجاء فى الحديث النبوى الشرف ما ىثبت ذلك فعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «رحم الله رجلاً سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى». رواه البخارى.

ومن السّماحة إنظار المدين المعسر، وإعطائه فرصة أو أكثر حتى ىرتب أموره وىقدر على الوفاء بالتزامه، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 280] ومعنى قوله تعالى ﴿تَصَدَّقُوا﴾ تنازلوا عن بعض الدين أو كله.

- عدم الظلم: وهو مبدأ عام، وأساس الشرىعة، ولأجل تحقيقه نزلت كل الشرائع السماوىة، ىقول ابن القيم: «فإن الشرىعة مبناها وأساسها على الحكم والمصالح فى المعاش والمعاد وهى علل كلها...، فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور فلىست من الشرىعة، وإن أدخلت فىها بالتأويل، فالشرىعة عدل الله بين عباده". (ابن قيم الجوزىة، 1991).

وىقصد بالعدل فى التبادل والعقود، التزام العاقدين بمقتضى العقد وآثاره الشرىعىة الأصلىة حتى لا ىستغل أحدهما قوة أو ضعف الآخر للإخلال بالتوازن بين حقوق الطرفين. (القرة داغى، 2010، صفىة 380).

ومن العدل إفاء الكىل والمىزان بالقسط، وقد تكرر فى القرآن الكرىم الأمر به، ففى الوصايا العشر فى سورة الأنعام قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكَ خَيْرٌ وَصَّاتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: 152] ، ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [الإسراء: 35]، ومن الظلم التطفىف فالتطفىف حرام، لأنه خيانة وسوء معاملة، وقد أنزل الله عز وجل وعىده فى شأن المطففىن سورة باسمهم فى سورة المطففىن: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المطففىن: 1-6] (إرشىد، 2008، صفىة 135).

ومن العدل عدم إجبار الناس على البىع بسعر مرتفع أو منخفض إذا سارت السوق سىرا طبقىعا بآلياتها -أسعار السوق والتقاء العرض والطلب- وهذا ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم حىن رأى عمل آليات السوق بشكل جىد، امتنع عن التسعىر كما جاء فى الحديث، عن أنس رضى الله عنه قال: «قال الناس: يا رسول الله غلا

السعر فسعر لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله هو المسعر القابض الباسط الرّازق وإني لأرجو أن ألقى الله، وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم أو مال". (سنن أبي داود 22 البيوع، حديث رقم 3451 صحيح، ص 388) فاعتبر بذلك التدخل في السوق عند عمل آلياته بدقة دربا من الظلم الذي يبرأ الله تعالى منه. (إرشيد، 2008، صفحة 137).

كما يعتبر من العدل الذي أوجبه الإسلام؛ الوفاء بالدين في مواعده بالنسبة للغني الموسر وذلك إبراءً لدمته وأداءً للحق والتزاماً للعقد، ووفاء للعهد، فإذا أمطل الغني الموسر عن الوفاء بالدين، فهو ظالم يستحق عقوبة الظالمين فقد روي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((مطل الغني ظلم...)) (العسقلاني، صفحة 65/5).

4.3 أخلاقيات التوزيع في الاقتصاد الإسلامي:

إن أهم قيمة أخلاقية يمكن الحديث عنها في مجال التوزيع هي العدل، ذلك أن هدف أي نظام اقتصادي من التوزيع هو تحقيق العدل، والاقتصاد الإسلامي يصبو إلى ما هو أكبر من ذلك وهو العدل بالحق، إذ يضم مجموعة من الفروع من بينها العدالة التوزيعية، ومصطلح العدل بالحق مستنبط من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَوْمٌ مُّوسَىٰ أُمَمٌ يَهْتَدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: 159]

وتتحقق العدالة التوزيعية عند تحقق الأمور التالية:

- تكون هناك فرص متكافئة في اكتساب الثروة والدخل.
- تحصل عناصر الإنتاج على العائدات العادلة لخدماتها في العملية الإنتاجية.
- يتم اكتساب الثروات والدخول وتداولها وإنفاقها في إطار التعاليم الإسلامية.
- عندما يتحقق حد الكفاية لجميع الناس في الأحوال العادية والتأسي في الكفاف في الأحوال الاستثنائية.
- عندما يعزز التوزيع من قوة الدولة ونشر الدعوة. (أبو الفتوح، 2011، صفحة 102).

ولأجل تحقيق هذه الأمور فإن الاقتصاد الإسلامي يجعل التوزيع يمر على مراحل ثلاث وهي:

● المرحلة الأولى: امتلاك مصادر الثروة الطبيعية وتوزيع الثروة المكتسبة (التوزيع القاعدي): عني الإسلام في

هذه المرحلة بتنظيم التملك، وبذلك يكون قد وضع القاعدة التي يقوم عليها التوزيع، فمجموع الأسس التي تحكم هذه المرحلة هي التي توصل القاعدة التي يقوم عليها توزيع الثروات والدخول ويمكن تبيانها كما يلي:

○ شرع الإسلام الملكية الخاصة المرتكزة على مبدأ هام هو "أن المال مال الله والبشر مستخلفون فيه" مع تنظيم وسائل اكتسابها والقواعد الضابطة لاستثمارها.

○ ويقر الإسلام بالملكية العامة وبوظائفها في تحقيق تنمية المجتمع وتقدمه وتحقيق التوازن التكافلي بين أفراد

الجيل الحاضر وبين الأجيال اللاحقة. (العوضي، 2013، الصفحات 246-248).

● المرحلة الثانية: توزيع الدخل على عوامل الإنتاج (التوزيع الوظيفي): عوامل (عناصر) الإنتاج في الاقتصاد

الإسلامي هي العمل والمال، والعمل في الإسلام فوق مركز المال، ويكون الأجر فيه على أشكال إما أجراً مقطوعاً

(كإجارة الأشخاص)، أو جزءاً من الربح (كما في المضاربة)، أو جزءاً من الناتج (كما في المزارعة والمساقاة والمغارسة، كما يميز الإسلام الجمع بين الأجر والشركة (الربح). (المصري، 2012، صفحة 298).

- **المرحلة الثالثة: التوزيع التكافلي التوازي:** يضم هذا النوع من التوزيع في الاقتصاد الإسلامي أدوات عديدة هدفها تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وتصحيح التفاوت الحاصل في توزيع الدّخول والثروات، وتمثل في: الزكاة، الوقف، كفالة الخزانة الإسلامية (بيت المال) بمختلف مواردها الكفارات والندور، زكاة الفطر، الأضحية (العوضي، 2013، صفحة 254) الميراث والوصية (نواصرة، 2009، صفحة 149).

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإشارة إلى كون المرشّح الأخلاقي عامل أساس من شأنه التأثير والتحكم في حالة الاستقرار الاقتصادي، وهو عامل مهم يفوق في تأثيره العوامل الأخرى، لأنّه ينبع من سلوكيات الأفراد مستهلكين كانوا أم منتجين، ومن الدولة والمؤسسات العمومية التابعة لها وكذا المؤسسات المالية والبنوك كأشخاص معنوية، يشتركون كلّهم في كونهم هم من يحركون عجلة الاقتصاد الوطني؛ فإذا انبثقت منهم أخلاقيات حسنة عادت بالإيجاب على حالة الاستقرار الاقتصادي والعكس صحيح. وتكمن نتائج البحث في ما يلي:

– الممارسات والسلوكيات اللاأخلاقية في مجال الاستهلاك والإنتاج تؤدي إلى حدوث التضخم والبطالة ومن ثمّ زعزعة الاستقرار الاقتصادي.

– تحلّي المنتجين بأخلاقيات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي يحدث التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.

– تحلّي المستهلكين بأخلاقيات الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي يؤدي إلى ترشيد وعقلنة الطلب الكلي الخاص والعام.

– اتّسام عمليات التداول بأخلاقيات الاقتصاد الإسلامي تنظّم العلاقات بين الأفراد وتجعلها أكثر استقراراً، كما تضمن تحقيق الأسعار العادلة غير التضخمية.

– اتّسام عملية التوزيع بأخلاقيات الاقتصاد الإسلامي يحقّق العدالة التوزيعية ممّا يضمن تحقيق الاستقرار الاجتماعي والذي يؤثّر بدوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

قائمة المراجع:

- ابن قيم الجوزية. (1991). إعلام الموقعين عن ربّ العالمين (الإصدار ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

- أبو الفتوح نجاح عبد العليم عبد الواحد. (2011). الاقتصاد الإسلامي (النظام والنظرية) (الإصدار ط 1). الأردن: دار عالم الكتب الحديث.
- إرشيد محمد عبد الكريم أحمد. (2008). الشامل في معاملات وعملية المصارف الإسلامية (الإصدار ط 2). الأردن: دار التفائس.
- البخاري محمد بن إسماعيل. (1422هـ). صحيح البخاري (الإصدار ط 1). د.ب: دار طوق النجاة.
- البشيرة حسن حسين. (2010). سياسة تدخل الدولة في سوق السلع والخدمات في الاقتصاد الإسلامي (الإصدار ط 1). عمان: دار عماد.
- دراوسي مسعود. (2005). السياسة الاقتصادية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي. طروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- الحافظ ابن حجر العسقلاني. (1379هـ). فتح الباري شرح صحيح البخاري (الإصدار دط، المجلد 5). بيروت، لبنان: دار المعرفة.
- المصري رفيق يونس. (2012). أصول الاقتصاد الإسلامي (الإصدار ط 6). دمشق: دار القلم.
- ناصرة ناصر سلامة عقل. (2009). الآثار الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية، (الإصدار ط 1). الأردن: دار عماد الدين.
- العوضي رفعت السيد. (2013). الوسطية في الإسلام. القاهرة: دار السلام. الرفاعي حسن محمد. (2006). الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي (الإصدار ط 1). بيروت: دار النفائس.
- العجلوني محمود، محمد. (2012). البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها وتطبيقها المصرفية (الإصدار ط 3). الأردن: دار المسيرة.
- صوّان محمود حسن. (2004). أساسيات الاقتصاد الإسلامي (الإصدار ط 1). الأردن: دار المناهج.
- القرة داغي علي محيي الدين. (2010). المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي (الإصدار ط 2، المجلد 2). بيروت: دار البشائر الإسلامية.
- شابر محمد عمر. (2005). مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي (الإصدار ط 2). (المصري رفيق يونس، المترجمون) دمشق: دار الفكر.
- الغالي بن إبراهيم. (2012). أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في لبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية (الإصدار ط 1). الأردن: دار التفائس.
- Dressler, J., & Burns, M. (2004). The New Rural Economy Project is an initiative of CRRF. The Canadian rural revitalization foundation CRRF .